مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/4/26

إعادة هندسة النظام الدولي وفق تحولات بنية القوة العالمية

قراءة في موازنة الدفاع الأمريكية 2027

قسم الأبحاث

● **تحليلات**

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

إعادة هندسة النظام الدولي وفق تحولات بنية القوة العالمية
قراءة في موازنة الدفاع الأمريكية 2027

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث / الدراسات السياسية / الدراسات الأمنية والعسكرية

الاصدار / تحليلات

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية، الأمن والدفاع

قســـــم الأبحاث

عن المركز

مركـزُ البيـان للدراسـات والتخطيـط مركـز مسـتقلٌّ، غيـرُ ربحـيٍّ، مقـرُّه الرئيـس فـي بغـداد، مهمتـه الرئيسـة -فضـلاً عـن قضايـا أخـرى- تقديـم وجهـة نظـر ذات مصداقيـة حـول قضايـا السياسـات العامـة والخارجيـة التـي تخـصّ العـراق بنحـو خـاصٍ، ومنطقـة الشـرق الأوسـط بنحـو عـام. ويسـعى المركـز إلـى إجـراء تحليـلٍ مسـتقلٍّ، وإيجـاد حلـول عمليـة جليّـة لقضايـا معقـدة تهـمُّ الحقليْـنِ السياسـي والأكاديمـي.

ملحوظة:

لا تعبّـر الآراء الـواردة فـي المقـال بالضـرورة عـن اتجاهـات يتبناهـا المركـز، وإنّمـا تعبّـر عـن رأي كتابِهـا.

حقوق النشر محفوظة © 2026

---

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

المقدمة

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي، لم تعد الموازنات الدفاعية مجرد أدوات مالية لتنظيم الإنفاق العسكري، بل أصبحت مؤشرات كاشفة عن اتجاهات القوة وإعادة توزيعها على المستوى العالمي. وفي هذا السياق، تكتسب الموازنة الدفاعية الأمريكية لعام 2027 أهمية استثنائية، ليس فقط بسبب حجمها غير المسبوق، بل لما تحمله من دلالات تتجاوز الإطار الاقتصادي نحو إعادة تعريف موقع الولايات المتحدة في بيئة دولية تتجه تدريجياً نحو التعددية الصراعية.

وفقاً لجملة من التقارير الدولية، من بينها تقرير مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، فإن موازنة الدفاع المقترحة لعام 2027 تمثل نقطة تحول في التفكير الاستراتيجي الأمريكي، إذ تعكس انتقالاً من إدارة الأزمات الإقليمية إلى الاستعداد لصراعات كبرى محتملة بين القوى الدولية. ومن هنا، فإن فهم هذه الموازنة لا يمكن أن يتم بمعزل عن السياق الأوسع الذي يشمل تصاعد التنافس مع القوى الصاعدة، وعلى رأسها الصين، وتزايد الاعتماد على أدوات القوة الصلبة في إدارة التفاعلات الدولية.

وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم قراءة تكاملية تربط بين البعد المالي للموازنة والدلالات الجيوبولتيكية التي تنطوي عليها، من خلال توظيف إطار نظري يستند إلى الواقعية السياسية ونظرية انتقال القوة، بما يسمح بتفسير هذا التحول

في سياق أوسع يتعلق بإعادة تشكيل النظام الدولي. كما تهدف إلى استكشاف انعكاسات هذه التحولات على توازنات القوة العالمية، وعلى مناطق التماس، ولا سيما الشرق الأوسط، بوصفه أحد الفضاءات الأكثر تأثراً بإعادة التموضع الاستراتيجي الأمريكي.

أولاً: الإطار النظري لفهم تحولات توظيف القوة العسكرية

إن محاولة فهم الدلالات العميقة للموازنة الدفاعية الأمريكية لعام 2027، توجب عدم الاكتفاء بالقراءة المالية أو التقنية لمؤشرات هذه الموازنة، بل يتطلب الأمر توظيف إطار نظري يفسر العلاقة بين القوة والاقتصاد والنظام الدولي. ويمكن في هذا السياق الاستناد إلى مقاربتين رئيسيتين: الواقعية السياسية ونظرية انتقال القوة.

تنطلق الواقعية، كما أسسها هانز مورغنثاو وطورها لاحقاً كينيث والتز، من فرضية مركزية مفادها أن النظام الدولي يتسم بالفوضوية، وأن الدول هي الفاعل الأساسي الذي يسعى إلى تعظيم قوته لضمان البقاء. في هذا الإطار، يصبح الإنفاق العسكري ليس خياراً سياسياً فحسب، بل ضرورة بنيوية تفرضها طبيعة النظام الدولي ذاته. وعليه، فإن القفزة في الموازنة الدفاعية الأمريكية يمكن تفسيرها بوصفها استجابة عقلانية لبيئة تهديد متصاعدة، حيث تتزايد المنافسة مع قوى كبرى مثل الصين وروسيا.

إلا أنه في الوقت ذاته قد يؤدي تعظيم القوة العسكرية إلى معضلة أمنية في حال شعرت القوى الأخرى أنها في حالة تهديد، وهذا ما يجعل الباحثين في الدراسات الاستراتيجية يميلون إلى دراسة افتراضات ستيفن والت لفهم معادلات التهديد وما يترتب عليها من استراتيجيات في النظام الدولي.

غير أن الواقعية وحدها لا تكفي لتفسير توقيت وحجم هذه القفزة، وهنا تبرز أهمية نظرية انتقال القوة التي ارتبطت بأعمال أوراغنسكي. تفترض هذه النظرية أن النظام الدولي يصبح أكثر عرضة للصراع عندما تقترب قوة صاعدة من منافسة القوة المهيمنة. في هذه اللحظة، تسعى الدولة المهيمنة إلى تعزيز قدراتها للحفاظ على موقعها، بينما تحاول القوة الصاعدة إعادة توزيع النفوذ. ومن ثم، فإن هذه المقاربة تولد تفسيراً آخر يرتبط بطبيعة التحسب الأمريكي في فهم صعود الصين وتمدد روسيا، إلى جانب الحرب على الجمهورية الإيرانية، والتي تكشف بمجملها أن القوة الأمريكية بحاجة إلى مرتكزات جديدة لتعظيم تأثيرها مرة أخرى في النظام الدولي.

في ضوء هذه النظرية، يمكن قراءة الموازنة الأمريكية لعام 2027 كجزء من محاولة استباقية لاحتواء صعود الصين، ليس فقط عبر الردع العسكري، بل من خلال إعادة بناء التفوق الصناعي والتكنولوجي. فالإنفاق هنا لا يهدف إلى خوض حرب آنية، بل إلى منع تغير ميزان القوى في المستقبل. ومن ثم، فالمنطلقات

التي تتبناها مؤشرات هذه الموازنة تتدافع باتجاه «إدارة السباق الطويل» ومنع لحظة «التعادل الاستراتيجي» حيث يتساوى ميزان القوى، من خلال تثبيت التفوق التكنولوجي الآن. إذ تحاول الولايات المتحدة الأمريكية فرض واقع جيوسياسي يمنع الصين من الوصول إلى نقطة اللاعودة في طموحاتها العالمية، مما يجعل الموازنة أقرب إلى «تأمين مالي» ضد تحول موازين القوى في العقد القادم.

إلى جانب ذلك، يمكن توظيف مفهوم «الاقتصاد الأمني» الذي يشير إلى تداخل متزايد بين الاقتصاد والدفاع، حيث تتحول الدولة إلى فاعل مركزي في توجيه الموارد نحو القطاعات الاستراتيجية. هذا المفهوم يعكس تحولاً من اقتصاد السوق الحر إلى نموذج هجين، يتم فيه توظيف أدوات الدولة لتعزيز القدرة التنافسية في مجالات ذات طابع أمني.

وعليه، فإن الإطار النظري يقود إلى استنتاج مفاده أن الموازنة الدفاعية ليست مجرد انعكاس لسياسات داخلية، بل هي تعبير عن إدراك بنيوي لطبيعة النظام الدولي، واستجابة لمرحلة انتقالية في توزيع القوة، ومحاولة لإعادة تثبيت موقع الهيمنة الأمريكية.

ثانياً: الموازنة بوصفها أداة لإعادة تعريف القوة

في ضوء الإطار النظري، يمكن فهم الموازنة الدفاعية الأمريكية لعام 2027 باعتبارها تحولاً نوعياً في مفهوم القوة ذاته. فبينما كانت القوة خلال العقود الماضية تُوظَّف عبر مزيج من الأدوات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية، تشير هذه الموازنة إلى عودة واضحة إلى مركزية القوة الصلبة. إذ إن تخصيص 1.5 تريليون دولار للدفاع، في غياب حرب شاملة مباشرة، يعكس انتقالاً من منطق إدارة الأزمات إلى منطق الاستعداد للصراع. فالدولة هنا لا تمول عمليات قائمة، بل تستثمر في بناء قدرة مستقبلية على خوض صراعات محتملة. وهذا ما يمكن وصفه بـ»التحول نحو اقتصاد استباقي للحرب".

كما تكشف الموازنة عن توجه واضح نحو إعادة بناء القاعدة الصناعية العسكرية، وهو ما يعكس إدراكاً بأن التفوق العسكري لا يعتمد فقط على التكنولوجيا، بل أيضاً على القدرة الإنتاجية والاستدامة اللوجستية. فالحروب الحديثة، كما أظهرت التجارب الأخيرة، ليست مجرد مواجهات سريعة، بل قد تتحول إلى صراعات استنزاف طويلة تتطلب عمقاً صناعياً كبيراً.

وفي هذا السياق، يصبح الاقتصاد نفسه جزءاً من معادلة الردع، حيث تتحول القدرة على الإنتاج والتعبئة إلى عنصر حاسم في ميزان القوة. وهذا يعيد إلى الأذهان نماذج تاريخية ارتبطت بالحروب الكبرى، لكن مع فارق أن هذا التحول يحدث اليوم في

سياق تنافس دولي دون حرب مباشرة. يمكن ملاحظة التقديرات التي تم اعتمادها في تقييم هذه الموازنة على المؤشرات الآتية:

جدول المؤشرات الرقمية – موازنة الدفاع الأمريكية 2027

المؤشر	القيمة الرقمية	الدلالة التحليلية
إجمالي الموازنة الدفاعية	**1.5 تريليون دولار**	أعلى إنفاق دفاعي في التاريخ الأمريكي
التمويل التقديري (Discretionary)	**1.15 تريليون دولار**	الجزء الذي يمر عبر الكونغرس سنوياً
تمويل المصالحة (Reconcilia-tion)	**350 مليار دولار**	تمويل استثنائي لتجاوز القيود التشريعية
حصة وزارة الدفاع (DoD)	**1.1 تريليون دولار**	تمثل الكتلة الأساسية للإنفاق العسكري
الطاقة الذرية (وزارة الطاقة)	**≈ 42 مليار دولار**	تمويل البرامج النووية
أنشطة دفاعية أخرى	**≈ 12 مليار دولار**	مؤسسات وبرامج مساندة
الزيادة مقارنة بـ 2026 (إجمالي)	**+38 %**	/

الزيادة في التمويل التقديري فقط	**+24 %**	/
موازنة وزارة الدفاع الإجمالية	**≈ 1.45 تريليون دولار**	زيادة تقارب 40%
نسبة الدفاع من الإنفاق التقديري	**63 %**	هيمنة القطاع العسكري على الميزانية
نسبة الدفاع من إجمالي الموازنة	**18 %**	ارتفاع الوزن النسبي للدفاع
الإنفاق الدفاعي من الناتج المحلي (GDP)	**4.6 %**	عودة لمستويات مرتفعة تاريخياً
الإنفاق كنسبة من الناتج (Out-lays)	**3.0 % → 3.6% (2027) → 3.7 % (2028)**	اتجاه تصاعدي في عبء الدفاع
ذروة الإنفاق الفعلي (Out-lays)	**≈ 1.3 تريليون دولار في 2028**	/
خفض الإنفاق غير الدفاعي	**73 مليار دولار**	إعادة توزيع الموارد لصالح الدفاع
التراجع المتوقع بعد 2027	**-16 %**	/

المصدر:

Seamus P. Daniels, Unpacking the $1.5 Trillion FY 2027 Defense Budget Topline, Center for Strategic and International Studies, by:

https://www.csis.org/analysis/unpacking-15-trillion-fy-2027-defense-budget-topline

ومن ثم فإن تعظيم القوة العسكرية وفقاً لتقديرات عام 2027 سوف يثير مستويات التهديد لدى القوى الرئيسة الأخرى في النظام، ويقلل من فرص حركتها داخل النظام، مما ينتج معضلة أمنية أو تكريساً أكبر للهيمنة في النظام الدولي.

ثالثاً: الطموح الأمريكي وحدود إدارة معضلات التحول الدولي

رغم الطموح الكبير الذي تعكسه موازنة الدفاع بوصفها أداة لإعادة تشكيل موقع الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي، فإنها تكشف في الوقت ذاته عن مجموعة من التناقضات البنيوية المرتبطة بالاستدامة والفعالية. فمن الناحية الاقتصادية، لا يمكن قراءة هذا المستوى غير المسبوق من الإنفاق العسكري بمعزل عن الضغوط المتزايدة التي يفرضها على العجز المالي والدين العام، وهو ما يضع الاقتصاد الأمريكي أمام معادلة دقيقة بين الحفاظ على التفوق العسكري من جهة، وضبط التوازنات المالية الداخلية من جهة أخرى. فكل توسع في الإنفاق الدفاعي بهذا

الحجم لا يعني فقط تعزيز القدرات العسكرية، بل أيضاً إعادة توزيع أعمق للموارد العامة على حساب قطاعات مدنية وإنتاجية، الأمر الذي قد يخلق على المدى المتوسط اختلالات في بنية النمو الاقتصادي ذاته، ويثير تساؤلات حول قدرة النموذج الأمريكي على الاستمرار في تمويل هذا المستوى من التعبئة الاستراتيجية دون كلفة اقتصادية متصاعدة.

أما على المستوى السياسي الداخلي، فإن الموازنة تعكس حالة من الانقسام البنيوي داخل النظام السياسي الأمريكي، حيث تتباين الرؤى بين تيارات تعتبر التوسع العسكري ضرورة حتمية في مواجهة التحولات الدولية، وأخرى ترى فيه عبئاً مالياً يهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ومن ثم، فإن هذا الانقسام لا يجعل من الموازنة مجرد وثيقة مالية، بل يحولها إلى ساحة صراع على تعريف أولويات الدولة نفسها: سواء كانت دولة أمنية، أم دولة تحاول توظيف الأمن لاستدامة الرفاه، فضلاً عن قابلية الإنفاق المتزايد في الحفاظ على الرفاهية ذاتها. وهذا ما يجعل تمرير الموازنة بحد ذاتها اختباراً حقيقياً لقدرة النظام السياسي على إنتاج توافق حول مفهوم الدور الأمريكي في العالم، في ظل بيئة داخلية تتسم بالاستقطاب المتزايد.

على المستوى الدولي، فإن هذه الموازنة لا تقف عند حدود تعزيز القدرات الأمريكية، بل تمتد آثارها إلى إعادة تشكيل ديناميات النظام العالمي برمته.

فرفع مستوى الإنفاق العسكري بهذا الشكل يرسل إشارة واضحة إلى القوى الكبرى الأخرى بأن الولايات المتحدة تدخل مرحلة إعادة تسليح استراتيجي طويل الأمد، وهو ما قد يدفع بدوره إلى موجة مضادة من التسلح، سواء لدى الصين أو روسيا أو حتى القوى الإقليمية الصاعدة. وبهذا المعنى، فإن النظام الدولي قد يتحول تدريجياً من حالة إدارة التوازنات القائمة على الردع المتبادل والاستقرار النسبي، إلى حالة أكثر سيولة واضطراباً، تتسم بتزايد مستويات الشك الاستراتيجي وتسارع سباقات التسلح، ما يعيد إنتاج منطق التنافس الصلب بين القوى الكبرى.

أما فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، فإن انعكاسات هذه التحولات تبدو أكثر تعقيداً وتناقضاً. فمن جهة أولى، قد يؤدي التحول الأمريكي المتزايد نحو منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى إعادة ترتيب أولويات الانتشار العسكري، بما يعني تقليصاً نسبياً في الانخراط المباشر في بعض ملفات الشرق الأوسط. إلا أن هذا الانسحاب النسبي لا يعني تراجع الأهمية الاستراتيجية للمنطقة، بل على العكس، قد يؤدي إلى إعادة صياغة الحضور الأمريكي من تدخل مباشر إلى إدارة غير مباشرة قائمة على أدوات الردع، وتفعيل شبكات التحالفات الإقليمية، ودعم مراكز القوة المحلية. ومن جهة ثانية، فإن استمرار اعتبار المنطقة فضاءً مركزياً في معادلات أمن الطاقة والممرات البحرية والصراع مع إيران، يجعلها جزءاً دائماً من الحسابات الاستراتيجية الأمريكية، ولكن ضمن أنموذج أكثر مرونة وأقل كلفة مباشرة، مما يجعل المنطقة ضمن معادلة التوازن الهش التي تتطلب أسساً استراتيجية أكثر

استدامة لغرض تقليل الانخراط الكثيف أو الانسحاب الكامل، وفق معادلة يمكن أن تضع ملامحها مستقبل الحرب ضد الجمهورية الإيرانية.

الخاتمة

تكشف الموازنة الدفاعية الأمريكية لعام 2027 عن مرحلة تحول بنيوي عميق في طبيعة النظام الدولي، حيث تتداخل الاعتبارات الاقتصادية والعسكرية ضمن رؤية استراتيجية شاملة تستهدف إعادة ترسيخ موقع الهيمنة في بيئة دولية تتجه نحو التعددية وتزايد حدة التنافس بين القوى الصاعدة. ومن خلال توظيف مقاربة الواقعية السياسية ونظرية انتقال القوة، يتضح أن هذه الموازنة لا يمكن قراءتها بوصفها استجابة ظرفية أو قراراً مالياً معزولاً، بل باعتبارها جزءاً من مسار طويل لإعادة هندسة توازنات القوة على المستوى العالمي.

ومع ذلك، فإن فعالية هذا المسار الاستراتيجي تبقى مشروطة بقدرة الولايات المتحدة على إدارة التوازن الدقيق بين متطلبات التفوق العسكري من جهة، وحدود الاستدامة الاقتصادية والسياسية الداخلية من جهة أخرى، في ظل تصاعد الضغوط المرتبطة بالعجز المالي والانقسام السياسي. وفي هذا السياق، لا يقتصر التحدي على حجم الإنفاق أو كفاءته، بل يمتد إلى قدرة الدولة على الحفاظ على التماسك الداخلي الذي يتيح استمرار هذا النمط من التعبئة الاستراتيجية.

وعليه، فإن ملامح المرحلة المقبلة من النظام الدولي ستتحدد في هذا التفاعل المعقد بين الطموح الأمريكي وإمكانات ضبطه، وبين ديناميات الصعود الدولي للقوى المنافسة، والذي قد ينتج، من خلال ما تفرضه الحسابات الاستراتيجية، بيئة دولية أكثر سيولة وأعلى درجة من التنافس، تفرض على مختلف الفاعلين، وفي مقدمتهم دول الشرق الأوسط، إعادة صياغة تموضعها الاستراتيجي داخل نظام عالمي يعاد تشكيله من جديد.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org